عنه وفى اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من زاد
قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص
المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند
اليه وجعله بحيث لا يعدوه وغيره كما قال فى المفتاح
انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند
على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند
على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما لانه جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا
به ومقصورا عليه فالتخصيص اى المسند اليه
بالمسند يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى
قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد
لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى تاكيده لا عمرو وان
قلت الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند
اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره
قلت نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح
على ان يكون المقصور هو المذكور بعد انما على طريقة
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وحملته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان
المعنى حمل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند
وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم فى اياك

نعبد

فقد معناه خصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن
الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما
يدل عليه كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى
واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف
فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين
ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم
وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يتجاوزهم
تلك الحقيقة اه كلامه فزعموا ان معنى لا يعدوهم
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح
لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط مشاهد
عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر
للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى
غير ما ذكرت فيقتضى مثل قولك هو المطلق المحامى
لا تريد انه البطل المعهود ولا قصرت البطل
عليه مبالغة وكذلك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامى وهل
حصلت معنى هذه الصفة وكيف يتصور ان
يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه
فان كنت تصورته حق تصوره فعلمك بصاحبك
يعنى زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته